

التفضيلات الضريبية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الاستثمار

(حالة الجزائر للفترة 2010-2021 أنموذجا)

Tax preferences for small and medium-sized enterprises and their role in promoting investment

(The case of Algeria for the period 2010-2021 is a model)

راجي بوعبدالله*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)

RABHI70@GMAIL.COM

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول للنشر: 2025/05/25

تاريخ الاستلام: 2025/04/30

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو توضيح وإبراز دور التفضيلات الضريبية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار، وهو الهدف الذي سعت الجزائر لتحقيقه سعيا منها لتعزيز اقتصادها الوطني وتنويعه وبالتالي الخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وفي تجسيدها لهذا المسعى عملت على توفير مناخ ملائم لتشجيع وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال جملة من التفضيلات الضريبية.

وعليه فقد خلصت الدراسة لنتيجة أساسية مفادها أن التفضيلات الضريبية قد ساهمت في زيادة حجم المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وكذا المساهمة أيضا في تخفيض معدل البطالة من جهة أخرى، وعليه يمكن القول إن التفضيلات الضريبية قد قامت بتطوير القطاع الاستثماري، وفي الاتجاه المغاير تماما فقد بقيت النتائج عموما جد متواضعة مقارنة مع النتائج المسطرة، رغم تطبيق هذه الإجراءات على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ تفضيلات ضريبية؛ استثمار محلي؛ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار.

تصنيف JEL: M13، O23، H22.

Abstract :

The objective of this study is to clarify and highlight the role of tax advantages granted to small and medium-sized enterprises in promoting investment, an objective that Algeria has set itself in order to strengthen and diversify its national economy and thus get out of the economic situation. dependence on the hydrocarbon sector. By implementing this effort, it has strived to create a climate conducive to encouraging and stimulating small and medium-sized enterprises, through a set of tax preferences.

As a result, the study concludes with a fundamental result that tax preferences have contributed, on the one hand, to increasing the size of investment projects for small and medium-sized enterprises, and on the other hand, to reducing the unemployment rate. It can therefore be said that tax preferences have developed the investment sector, and in a completely different direction, the results in general have remained very modest compared to the results observed, despite the application of these measures on the ground.

Keywords: Small and Medium Enterprises; Tax Preferences; Domestic Investment; National Investment Development Agency.

Jel Classification Codes : M13, O23, H22.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة واعتمادا على استراتيجية واضحة المعالم ترتكز أساسا على أسس واسعة الأبعاد ، تسعى الكثير من الدول لبناء قاعدة اقتصادية متينة وصلبة تكسبها مكانة تنافسية في السوق الدولية ، وذلك من خلال جلبها وتحقيقها لأكبر قدر ممكن من الاستثمارات على أرض الواقع على اعتبار أنها من بين المصادر الأولى والأساسية للتنمية، وقياسا على ما سبق ولتحقيقها العديد من الميزات التنافسية فإن عملية الاستثمار في العشرة الأخيرة حظيت بالاهتمام والمتابعة المنوطة بها ، وذلك لخلق المزيد من فرص العمل، والتعزيز في قواعد الإنتاج ، وكذا مساهمتها الفعالة في رفع مستويات المداخل والمعيشة.

في نفس الاتجاه فالملاحظ أن الاستثمارات تحتل دورا استثنائيا في الدول النامية خصوصا في ظل ارتفاع مؤشرات المديونية والفقر والبطالة على مستواها، والتي من بين مهامها الأساسية في هذا المجال تنشيط وتحفيز وتشجيع الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة، وكذا اتباع استراتيجيات معينة تهدف إلى جلب وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى. وكباقي الدول النامية فقد عمدت الجزائر في هذا المسعى إلى تهيئة مناخها الاستثماري (الاستقرار السياسي والأمني، حجم السوق، مدى توافر الموارد المادية والبشرية، العوامل الثقافية والاجتماعية)، وغيرها من العوامل التي تعد من الدعائم البالغة الأهمية ضمن قرار الاستثمار، حيث قامت بإصدار جملة من التحفيزات الجبائية من تخفيضات وإعفاءات منحتها في إطار قوانين الاستثمار، ومنها قانون الاستثمار لسنة 1993 والأمر الرئاسي رقم 03-01 المحدد لسبل وأليات تطوير الاستثمار والتي من بين أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) المشرفة على عملية تشجيع وترقية الاستثمار، قصد تحقيق التنمية المنشودة ومن ثم تحقيق الرفاهية والرفع من مستوى معيشة الأفراد، ولن يتأتى هذا الأمر إلا من خلال تشجيع الأعوان الاقتصاديين على الاستثمار خاصة في الأنشطة والقطاعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للدولة.

1.1. اشكالية الدراسة:

اعتمادا على ما سبق تتجلى لنا بوضوح معالم اشكالية هذه الدراسة والتي نوجزها في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة التفضيلات الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة:

تستدعي الدراسة طرح مجموعة من الفرضيات لعل أهمها:

○ تساهم التفضيلات الضريبية (الإعفاءات الضريبية) في تحفيز الاستثمار المحلي عن طريق مؤسسات الدولة وقيامها بتربيته وتشجيعه.

○ للضريبة تأثير في المجال الاقتصادي وخاصة في تشجيع الاستثمارات.

3.1. أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح دور التفضيلات الضريبية في تحفيز الاستثمارات المحلية، من خلال الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار القانون العام (النظام الجبائي) أو في إطار قوانين الاستثمار (القانون الخاص).
- معرفة واقع الاستثمارات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث حجمها وتوزيعها على مختلف القطاعات.

4.1. منهجية الدراسة:

للاحاطة بمختلف جوانب موضوع البحث والإلمام بكل تفاصيله، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتطرق للجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (تعريفها، أهميتها، وغيرها.....)، وكذا لواقع الاستثمار في الجزائر، أيضا عرض وتحليل لدور التفضيلات الضريبية في ظل قوانين الاستثمار وذلك لإبراز أثرها في دعم وتشجيع الاستثمار، مع تدعيم ذلك بالجدول والمعطيات الإحصائية من خلال الدراسة التطبيقية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

5.1. الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة، لكن من زوايا مختلفة، لعل أهمها: الدراسة الأولى: للباحثان " لوالبية فوزي، مسعودي محمد " بعنوان " أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر – دراسة قياسية -"، مجلة " البديل الاقتصادي" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 01، السنة 2020.

وقد توضح جليا أن الهدف من هذه الدراسة المنجزة خلال الفترة 2001-2011 يتجلى في مدى تأثير سياسة التحفيزات الجبائية التي أقرتها الجزائر على زيادة الحصيلة الجبائية، من خلال مساهمات كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن للتحفيزات الجبائية دور مهم وفعال في زيادة الحصيلة الجبائية خلال فترة الدراسة.

الدراسة الثانية: للباحثة "زينات أسماء" والتي جاءت بعنوان " دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف، المجلد 13، العدد 17، سنة 2017.

حيث هدفت الدراسة لمعرفة مدى توجيه المشاريع الاستثمارية نحو الأنشطة المنتجة الخالقة لمناصب الشغل، وذلك من خلال الاعتماد على معرفة التحفيزات الجبائية الممنوحة في هذا المجال، وتوضيح أهم الاستراتيجيات المستقبلية لعقلنتها وترشيدها ومنه تقييم فعاليتها في تعزيز فرص الاستثمار.

وقد حققت الدراسة جملة من النتائج الهامة من بينها:

-الملاحظ أن الاعتماد على سياسة التحفيزات الجبائية لوحدها في تشجيع الاستثمار هو أسلوب غير كافي من حيث مردودية التكاليف، وبالتالي فإن أحسن إستراتيجية لتشجيع الاستثمار على أساس مستمر تتمثل في توفير إطار قانوني وتنظيمي مستقر وشفاف، وكذا تطبيق نظام ضريبي يتوافق مع الأعراف الدولية.

-الملاحظ في الجانب المتعلق بتشجيع الاستثمار أن سياسة التحفيزات الجبائية المطبقة في الجزائر لم تتمكن إلى حد كبير من تحقيق الأهداف المرجوة منها في هذا المجال.

-عدم ترشيد وعقلانية سياسة منح التحفيزات الجبائية واعتماد آليات التفعيل التلقائية.

الدراسة الثالثة: للباحثان " خليفي سامية، عليلي نادية" والمعنونة ب " فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI -"، مجلة " التنمية والاقتصاد التطبيقي" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، المجلد 05، العدد 01، السنة 2021.

ومن هنا فقد هدفت الدراسة لتحديد دور التحفيزات الجبائية كأحد السياسات الجبائية الداعمة لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية ديمومتها بالجزائر، وهذا في ظل البرامج التنموية والاصلاحات الاقتصادية المنجزة مساهمة منها في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني.

وقد توصلت الدراسة لتحقيق مجموعة من النتائج من بينها: أن التحفيزات الجبائية التي قدمتها الدولة قد شكلت عاملا أساسيا في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأداة مهمة لهذه العملية، وذلك قصد جلب وتشجيع الاستثمارات من جهة، وكذا محاولة تقييم اسهامات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، من جهة أخرى.

6.1. هيكل الدراسة:

يتطرق البحث لمجموعة من العناصر تتمثل بداية في عنصر الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة وفيه تطرقنا لمفهوم الضريبة وكذا تعريف النظام الضريبي وأيضا تعريف الامتيازات الضريبية، إضافة إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مفهوم الاستثمار، أما ما تعلق بعنصر أهمية التفضيلات الضريبية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فقد تطرقنا من خلاله لمساهمة هذه المؤسسات في تطوير بعض المؤشرات كالناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة، وفي توفير مناصب الشغل، كما تطرقنا في العنصر الأخير إلى أثر التفضيلات الضريبية على التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى التوزيع القطاعي لها في الجزائر.

2. الإطار المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

يحتوي هذا العنصر على مفاهيم عامة لمصطلحات الدراسة وذلك كما توضحه النقاط التالية:

1.2. مفهوم الضريبة

هناك العديد من التعاريف للضريبة، وقد اختلفت هذه التعاريف باختلاف كتب المالية العامة، وباختلاف علماء الاقتصاد والمال في تحديد طبيعة الضريبة، فمنهم من عرفها من الناحية القانونية، ومنهم من اعتبرها كأداة تأثير في يد السلطة وسبب ذلك يعود إلى دور الضريبة في شتى المجالات المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والقانونية.

- تعرف الضريبة على أنها " اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة." (زكريا، 1997، صفحة 15)

- تعتبر أيضا "فريضة إلزامية تحددها الدولة، ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكيننا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع." (القاضي، 1974، صفحة 38)

- كما يعرفها آخرون بأنها " اقتطاع نقدي اجباري ونهائي، يتحمله الممول، ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكليفية مساهمة في الأعباء العامة أو تدخل السلطة لتحقيق أهداف معينة". (دراز، 2000، صفحة 95)

2.2. تعريف النظام الضريبي

من وجهة نظر البعض فإن تحديد مفهوم النظام الضريبي ينظر إليه من زاويتين مختلفتين، يتعلق الأمر بالمفهوم الواسع والمفهوم الضيق، ومن هنا فقد تعددت تعاريف هذا النظام الضريبي "ووفقا للمفهوم الواسع فإن النظام الضريبي يمثل مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين يمثل الواجهة الحسنة للنظام والذي تختلف ملامحه في مجتمع متقدم اقتصاديا عما يكون في مجتمع متخلف، ومجتمع رأسمالي عما يكون في مجتمع اشتراكي.

أما المفهوم الضيق فهو يمثل مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط فالتحصيل". (العشماوي و عثمان، 2007، الصفحات 322-323)

كما يمكن تعريف النظام الضريبي على أنه " مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة (ضرائب نوعية، ضرائب دخل، ضرائب ثروة، ضرائب موحدة، ضرائب جمركية) تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، وعليه فهي تمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية والمذكرات التفسيرية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية". (عثمان، 2000، صفحة 16)

3.2. تعريف الامتيازات الضريبية

لقد اختلفت تعاريف مصطلح الامتياز الضريبي باختلاف الأهداف المرجوة منه وذلك لحدائته في الحياة الاقتصادية، ومن بين التعاريف نجد:

- " مجموعة من الاجراءات والتسهيلات ذات الطابع التجهيزي وتتخذها الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم والمؤسسة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من جراء الامتياز". (لخضر، 2006-2007، صفحة 21)
- " مجموعة من الإجراءات والامتيازات ذات صيغة ضريبية تتخذها الدولة لفائدة فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين لتوجيه نشاطاتهم بهدف ترقية قطاع أو منطقة جغرافية". (ذبيح و سايب، 2014، صفحة 576)
- " مجموعة من التسهيلات تقرها السياسة الضريبية في إطار الاختبارات الايديولوجية والتنموية لتعبئة الطاقات المادية والبشرية في اتجاه تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية". (ذبيح و سايب، 2014، صفحة 577)

4.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملاحظ أن هناك غياب شبه تام لتعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بغض النظر عن الاقتراحات والتوصيات المقدمة من طرف المنظمات والهيئات الدولية، وذلك نظرا لاختلاف وتعدد المعايير المستخدمة في هذه التعاريف فقد نجد أن هناك اختلاف لهذه التعاريف من دولة الى أخرى، فكل دولة تنفرد بتعريف خاص بها يرتبط بدرجة نموها الاقتصادي، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. وهذه أهم التعاريف المعتمدة من طرف بعض الدول:

1.4.2. تعريف البنك الدولي

يتم تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر البنك الدولي عن طريق المؤسسة الدولية وفقا لثلاثة أنواع مختلفة نوردها كما يلي: (عزيز، 2011، الصفحات 78-79)

المؤسسة المصغرة: يكون تعداد موظفيها أقل من 10 من إجمالي أصولها وأقل من 100000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

المؤسسة الصغيرة: تحتوي على أقل من 50 موظف وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذا الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

المؤسسة المتوسطة: تشمل على عدد موظفين أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

2.4.2. التعريف المعتمد في الاتحاد الأوروبي

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تعريف الاتحاد الأوروبي الصادر سنة 1996، مؤسسات تشغل أقل من 10 أجزاء، أو هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيلا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو، أو هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل، ولا يتجاوز حجم إنتاجها السنوي 40 مليون أورو، ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو. (رحموني، 2011، صفحة 22)

3.4.2. التعريف المعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للقانون الصادر سنة 1953 بأنها تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم الاعتماد على معياري المبيعات وعدد العاملين، ولتحديد تعريف أكثر توسعا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي: (رحموني، 2011، الصفحات 20-21)

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة: من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل

4.4.2. التعريف الياباني:

بعد تعديله في الثالث ديسمبر من عام 1999 عرّف القانون الياباني المشروعات الصغيرة على الشكل التالي: (حميدي، 2007-2008، صفحة 74)

جدول 1: تصنيف المؤسسات حسب التعريف الياباني

الصناعات والقطاعات الأخرى	300 عامل وأقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل وأقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل وأقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل وأقل	50 أو أقل

المصدر: يوسف حميدي، (2007-2008)، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة،

طروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 74.

5.4.2. التعريف الجزائري:

اعتمادا على معطيات القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتضح لنا معالم التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه على رقم الأعمال وعدد العمال، حيث يعتمد هذا القانون في مادته الرابعة (4) على تعريف مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد: 5، 6، 7 لتبين الحدود بين هذه المؤسسات.

حيث عرّفت هذه المؤسسات: " بأنها منظمة إنتاج أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلها السنوية 500 مليون دج، وتوفي معايير الاستقلالية. على هذا الأساس يتضح الفصل بين هذه المؤسسات فيما يلي: (رحموني، 2011، صفحة 25)

المؤسسة المصغرة: هي التي تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

المؤسسة الصغيرة: تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

المؤسسة المتوسطة: هي التي تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصورا ما بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية محصور ما بين 100 مليون دينار و500 مليون دينار.

بالاعتماد على المعطيات أعلاه فالجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: (سلطاني، 2014، صفحة 65)

جدول 2: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون 01-18 المؤرخ في 12-12-2001

المعايير	الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي دج	الحصيلة السنوية دج
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون	
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون	

المصدر: محمد رشدي سلطاني، (2014)، الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة،

الأردن، دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع، ص 65.

وبالمقابل فإن القانون 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بالقانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرى بأنه لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستوجب توفر عدة شروط ومعايير من بينها أن الطاقة المشتغلة بها لا تزيد عن 250 شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يزيد عن 04 مليار دينار وحصيلتها السنوية لا تزيد عن مليار دينار وتخضع الى شرط الاستقلال باعتبار أنه ما لا يزيد عن نسبة 25 % من رأسمالها لا تمتلكه مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، والجدول الموالي يوضح هذا التصنيف:

جدول 3: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017.

التصنيف	التشغيل	رأس المال	الحصيلة السنوية
متوسطة	250-50	من 400 مليون – 04 مليار دج	200 مليون – 1 مليار دج
صغيرة	49-10	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
صغيرة جدا	09-01	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج

المصدر: القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية عدد

02 لسنة 2017، ص 5.

5.2. مفهوم الاستثمار

لقد ظهرت تعريفات متعددة للاستثمار، نظرا لتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر من خلالها لعملية الاستثمار، وعليه يمكن حصره فيما يلي:

1.5.2. المفهوم اللغوي والاصطلاحي

الاستثمار لغةً: يراد به طلب ثمر المال الذي هو نموؤه ونتاجه. (سانو، 2000، الصفحات 15-17)
والجدير بالذكر أن فقهاء اللغة العربية، يقولون بأن الألف والسين والتاء إذا أضيفت في أول الفعل أفادت الطلب، أي إذا قيل استثمر ماله، فمعناه طلب ثمرة المال، أي طلب التكاثر والزيادة والنماء.
الاستثمار اصطلاحاً: انطلاقاً من فكرة الاستثمار الصناعي أو الزراعي أو المالي وغيره، فالمفهوم الاصطلاحي للاستثمار يراد به معنى يوضحه السياق الذي يراد فيه ليأخذ معناه الخاص فيه.

2.5.2. المفهوم الاقتصادي

قد يختلف الاقتصاديون حول الاستثمار لكن يتفق الكل على أنه ليس هناك استثمار ما لم تكن هناك عملية خلق ثروة.
(حردان، 1997، صفحة 14)

3.5.2. المفهوم المحاسبي

يعرفه البعض على أنه عملية تحويل الادخار إلى سلع إنتاجية ولهذا يجب أن يكون الاستثمار مغطى من طرف الادخار سواء كان إجبارياً أو اختيارياً، فهو عبارة عن الزيادة في أصول المؤسسة كـشراء العقارات، التجهيزات والأسهم، فهو أصل ثابت يسجل في الصنف الثاني للمخطط الوطني للمحاسبة ويعرف بصنف الاستثمارات. (موهون، 1991، صفحة 11)

4.5.2. المفهوم المالي

يمكن اعتبار الاستثمار المالي عملية تتابع نفقة أولية والتي تؤدي إلى تتابع مداخيل ناتجة عن بيع أكبر عن طريق السندات المخصصة. (بوتين، 1992، صفحة 92)

3. أهمية التفضيلات الضريبية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

بالنظر للاهتمام المتزايد للدولة الجزائرية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد عرف تطورا كبيرا نتيجة منحه العديد من الامتيازات والإعفاءات التي ساهمت بشكل كبير في تطور بعض المؤشرات ومنها زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، إضافة إلى توفير مناصب الشغل، ومنه المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

1.3. مسار تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010-2021

معطيات الجدول الموالي تبرز بوضوح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010-2021:

جدول 4: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2010-2021).

السنة	عدد المؤسسات الصغيرة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القطاع العمومي)	العدد الاجمالي
2010	618515	557	619072
2011	658737	572	659309
2012	711275	557	711832
2013	747387	547	747934
2014	851511	542	852053
2015	896279	532	896511
2016	1022231	390	1022621
2017	1074236	267	1074503
2018	1092908	262	1093170
2019	1171701	244	1171945
2020	1 209 252	239	1 209 491
2021 (نهاية السداسي الأول)	1 266 995	225	1267220

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات (2010 إلى 2021).

في نهاية السداسي الأول من سنة 2021 لاحظنا تطورا هاما لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاجمالي حيث وصل الى 1267220 مؤسسة منها 225 مؤسسة تابعة للقطاع العام والباقي كله للقطاع الخاص، والتي في الحقيقة تمثل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدما كان العدد سنة 2010 لا يتجاوز 619072 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهذا يدل على أن هناك تطورا كبير في هذا المجال وهو في نسق تصاعدي مستمر.

2.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

الملاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هاما ومعتبرا وذلك من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، وهذا ما توضحه معطيات الجدول الموالي: (بوزيدة، 2017، صفحة 09)

جدول 5: مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة 2011-2016

طبيعة القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة القطاع العام في PIB مليار دج	53.827	34.923	39.844	39.640	1.716	32.831
النسبة من مج الناتج الداخلي الخام لكل سنة	02.15	23.15	06.11	92.8	67.12	37.14
مساهمة القطاع الخاص في PIB مليار دج	46.4681	46.5137	02.6784	95.6393	8.4932	72.4950

التفضيلات الضريبية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الاستثمار
(حالة الجزائر للفترة 2010-2021 أنموذجا)

63.85	33.87	08.91	94.88	77.84	98.84	النسبة من مج الناتج الداخلي الخام لكل سنة
04.5882	9.5748	34.7134	41.7728	8.6160	99.5608	المجموع مليار دج

المصدر: حميدة بوزيدة، (2017)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص 09.

تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة 2016-2018 الوحدة: مليار دج

السنوات	2016	2017	2018
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	14 499,5	14 876,1	15 711,2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات نشرة الديوان الوطني للإحصائيات رقم 49 سنة 2021.

من خلال معطيات وإحصائيات الجدولين أعلاه ، ومقارنة بالقطاع العام ، نستنتج أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تمثل النسبة الأكبر ، حيث وصل إلى نسبة 91.08 % من مجموع الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2014 مقارنة بالقطاع العام الذي سجل 8.92 %، كما تم ملاحظة أيضا خلال نفس السنة تراجع في قيمة الناتج الداخلي الخام بسبب انخفاض أسعار النفط وكذا انخفاض قيمة الدينار الجزائري وارتفاع نسبة التضخم ، وهو ما أثر بطبيعة الحال سلبيا على القطاع الخاص ، وعلى الرغم من ذلك يبقى هذا القطاع مؤثر حقيقي في إحداث وتحقيق النمو الاقتصادي. وتماما كما حدث خلال الفترة 2011-2016 التي تطرقنا إليها أعلاه، فقد تم تسجيل نمو متواصل ومستمر للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2016-2018، إذ قدر بحوالي 14 499,5 مليار دج سنة 2016 ليصل إلى 15 711,2 مليار دج سنة 2018، وهو ما يبرز بوضوح الأهمية القصوى التي توليها الدولة لهذا القطاع والاهتمام المتزايد به تحقيقا لتنمية اقتصادية شاملة.

3.3. تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

من خلال معطيات الجدول أدناه سنحاول تقديم عرض لتطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة وذلك حسب نوعية القطاع وحسب النشاط الاقتصادي، وذلك للوقوف على مساهمة هذه المؤسسات في خلق الثروة. (نشرية، 2017، صفحة 41)

جدول 6: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاعين العام والخاص في القيمة المضافة 2010-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2013	2015	2017	2019	2020
طبيعة القطاع	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %
مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة	828 15	893 11.7	1313 14.2	1291,14 12,775	1449,22 12,66	1299,91 12,23

مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	المجموع
4682	21.5509
84.98	100
6741	43.7634
88.29	99.99
7925	87.9237
85.78	100
8815.62	10106.76
87.225	100
10001.3	11450.6
87.34	100
9326.55	10626.46
87.77	100

المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم (<https://www.industrie.gov.dz>) نشرية المعلومات الإحصائية لسنوات 2010، 2014، 2016، 2020، 2021، الملاحظ من معطيات الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة هي بنسبة كبيرة مقارنة مع القطاع العام الذي تسجل نسبة مساهمته انخفاضاً مستمرا من سنة إلى أخرى، حيث تم تسجيل نسبة 15% سنة 2010، لتتخفض إلى 12,77% سنة 2017 وإلى 12,23% سنة 2020، وهو شيء متوقع بسبب قلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للدولة، وبالمقابل نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في تحسين القيمة المضافة تزداد من سنة لأخرى حيث تم تسجيل ما مقداره 4682 مليار دج سنة 2010، لترتفع سنة 2017 إلى 8815,62 مليار دج، واتجهت للزيادة والارتفاع أكثر سنة 2020 لتصل إلى 9326,55 مليار دج، ومرد هذه الزيادة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وخصوصية القطاع العام بالإضافة إلى إصلاح المنظومة التشريعية الخاصة بالاستثمار من جهة أخرى، وهذا لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ومنه التنمية الاقتصادية الشاملة.

وتأكيدا لما سبق فالجدول التالي يبرز بوضوح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي 2010-2015 (نشرية، 2017، صفحة 43)

جدول 7: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي 2010-2015

السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010
قطاع النشاط						
الزراعة	37.1936	49.1771	67.1627	69.1421	71.1173	19.1015
البناء والأشغال العمومية	76.1850	1.1562	1.1562	15.1411	57.1262	75.1071
النقل والمواصلات	75.1660	12.1443	12.1443	27.1059	77.1049	03.988
خدمات المؤسسات	52.214	47.172	47.172	37.154	59.137	37.122
الفندقة والإطعام	78.212	1.174	1.174	94.138	43.121	39.114
الصناعة الغذائية	71.353	69.330	48.285	13.266	85.231	53.197
صناعة الجلود	78.2	65.2	65.2	66.2	6.2	59.2
التجارة والتوزيع	33.2259	6.1870	6.1870	55.1651	63.1444	5.1279
المجموع	8491	22.7327	19.7138	76.6105	15.5424	35.4791

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، (2017)، العدد 30 ماي 2017، ص 43.

تم الاسترداد من وزارة الصناعة والمناجم: (<http://www.mdipi.gov.dz>)

الملاحظ من خلال أرقام ومعطيات الجدول أعلاه، أن أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في القيمة المضافة هي التي تنشط في كل من قطاع التجارة والتوزيع بالدرجة الأولى حيث قدرت مساهمتها خلال سنة 2015 بـ 2259,33 مليار دينار جزائري، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 1850,76 مليار دينار جزائري، يلها قطاع الزراعة بـ 1936,37 مليار دينار جزائري وقطاع النقل والمواصلات بـ 1660,75 مليار دينار جزائري، أما مساهمة باقي القطاعات في القيمة المضافة فتعتبر مساهمة ضئيلة على الرغم من أهميتها، ومنه نستنتج أن هناك زيادة معتبرة في القيمة المضافة خلال الفترة 2010-2015.

4.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدل البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل العويصة التي تعاني منها الدول النامية على وجه الخصوص، وللتخفيف من حدتها وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من بين الآليات المساعدة في هذا الأمر، حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدداً كبيراً من طالبيه. (عزيز، 2011، صفحة 147)

والجدول الموالي يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بالجزائر: (بوزيدة، 2017، صفحة 08)

جدول 8: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدل البطالة الوحدة: منصب شغل

المؤسسات							
المؤسسات الخاصة	1577030	1953636	2327293	2578279	2797781	2968618	3114860
المؤسسات العامة	48656	48256	43727	23679	20955	20898	20108
المجموع	1625686	2001892	2371020	2601958	2818736	2989516	3134968

المصدر: حميدة بوزيدة، (2017)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص 08.

- نشرية المعلومات الإحصائية لسنوات 2018، 2020، 2021، موقع وزارة الصناعة والمناجم (<https://www.industrie.gov.dz>)

وعليه فالجدول الموالي يوضح تطور عدد العمال حسب نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (نشرية، 2017)

جدول 9: مسار تطور عدد العمال حسب نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد العمال حسب طبيعة المؤسسات	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
	2327293	98.16	3114860	99.36
المؤسسات العامة	43727	1.84	20108	0.64
	2371020	100	3134968	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، لسنتي 2016، 2022، موقع وزارة الصناعة والمناجم (<https://www.industrie.gov.dz>)

اعتمادا على معطيات الجدولين أعلاه نلاحظ أن هناك تطور في مستوى مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من سنة لأخرى، حيث ارتفع عدد العمال من 1625686 عامل سنة 2010 إلى 2371020 عامل سنة 2015 وصولا إلى 3134968 عامل خلال سنة 2021، وترجع هذه الزيادة إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع العام بفضل القوانين المحفزة للاستثمار.

4. التفضيلات الضريبية وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملاحظ أن عملية توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تتأثر بالتفضيلات الضريبية المقدمة سواء من حيث توزيعها على المناطق الجغرافية، أو من حيث التأثير على نوعية قطاع النشاط الممول.

4.1. التفضيلات الضريبية وأثرها على التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

معطيات الجدول الموالي تبرز بوضوح تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المنطقة:

جدول 10: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص حسب المنطقة الجغرافية للفترة 2013-2021

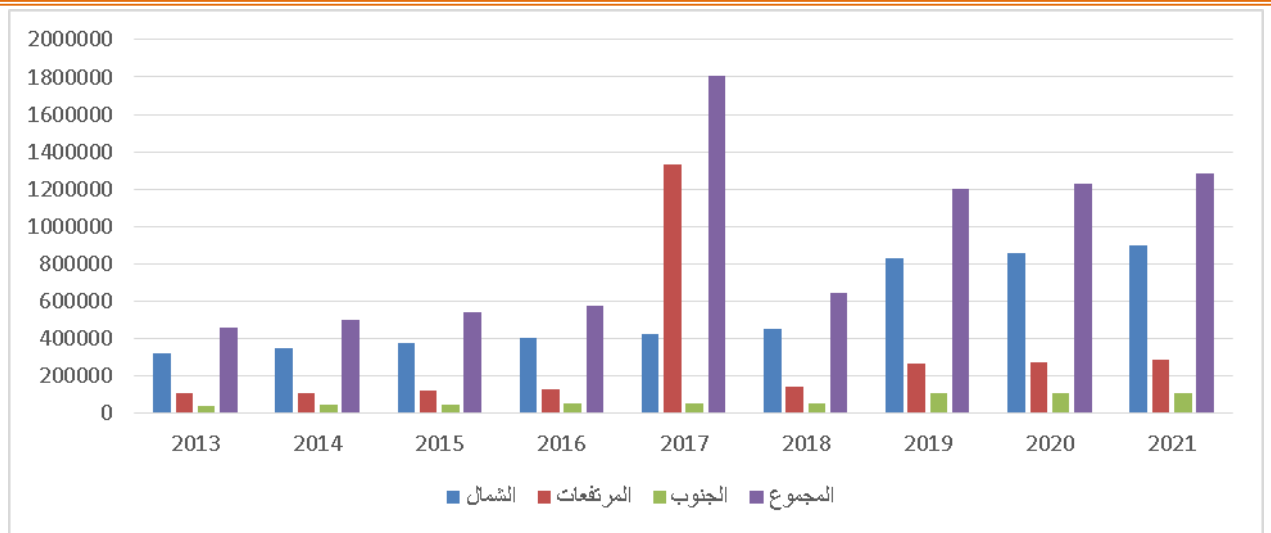
السنوات				
2013	316364	102533	40517	459414
2014	344405	108912	43672	496989
2015	373337	118039	46525	537901
2016	400615	125696	49595	575906
2017	424659	1333177	51508	1809344
2018	447817	141465	54211	643493
2019	830438	262340	105656	1198434
2020	856779	270736	103558	1231073
2021	894882	283416	108068	1286366

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية لسنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021.

موقع وزارة الصناعة والمناجم (<https://www.industrie.gov.dz>)

الشكل 1: توزيع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص حسب المنطقة الجغرافية للفترة 2013-2021

التفضيلات الضريبية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الاستثمار
(حالة الجزائر للفترة 2010-2021 أنموذجا)



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 10

بالتدقيق في معطيات الجدول والشكل السابقين سجلنا تركز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشمال حيث ارتفع من 316364 خلال سنة 2013 إلى 400615 خلال سنة 2016 لتصل إلى 894882 سنة 2021، ومن 102533 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2013 إلى 12569 مؤسسة سنة 2016 إلى 283416 سنة 2021 في منطقة المرتفعات، أما بالنسبة لمنطقة الجنوب فسجلت 40517 مؤسسة سنة 2013، ووصلت إلى 49595 مؤسسة سنة 2016، لتصل إلى 108068 سنة 2021، وعلى الرغم من الامتيازات الممنوحة للاستثمار في مناطق الجنوب إلا أنها ما زالت تسجل عدد قليل مقارنة بتلك المتواجدة في المرتفعات وفي المناطق الشمالية، وقد يعتبر هذا التفاوت بين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أهم الأسباب التي تعيق تحقيق التوازن الجغرافي.

2.4. التفضيلات الضريبية وأثرها على التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من الممكن الوقوف على المشاريع الممولة في هذا المجال من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وذلك إذا نظرنا لهذه المشاريع حسب قطاع النشاط أو بالأحرى حسب توزيعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية منذ تأسيس هذه الوكالة، وذلك وفق ما توضحه معطيات الجدول الموالي:

جدول 11: مختلف المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

من التأسيس حتى 10/31/2010	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	15171	% 11	21979	% 16	9818	% 07	10807	% 08	3648	% 03	79080	% 56
2011	3686	% 09	3559	% 08	3672	% 09	2118	% 05	569	% 01	29282	% 68
2012	6705	% 10	5438	% 08	4347	% 07	3301	% 05	826	% 01	45167	% 69

2013	2014	2015	2016	التأسيس من حتى 2016/12/31
8225	10487	6862	3479	54615
% 19	% 26	% 29	% 31	% 15
4900	4255	2170	320	42621
% 11	% 10	% 09	% 03	% 12
4347	5106	3838	1672	32828
% 10	% 12	% 16	% 15	% 09
3333	6614	4913	2720	33806
% 08	% 16	% 21	% 24	% 09
1042	1450	1205	716	9456
% 02	% 04	% 05	% 06	% 03
21192	12944	4688	2355	194654
% 49	% 32	% 20	% 21	% 53
43039	40856	23676	11262	367980

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عن الموقع:

<http://www.anseg.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques>

الملاحظ من خلال تحليل أرقام ومعطيات الجدول أعلاه توجه الشباب إلى الاستثمار في القطاع الفلاحي وذلك في ظل التشجيعات والتحفيزات الممنوحة من قبل الدولة للاستثمار في هذا المجال ، حيث ارتفعت حصة الزراعة من 09 % سنة 2011 إلى 31 % سنة 2016 ، أما بالنسبة للصناعة فقد بلغ عدد المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى غاية نهاية سنة 2016 إلى 33806 مشروع أي نسبة 9 % حيث تضاعفت حصة الصناعة خلال السنوات الثلاث الأخيرة حيث ارتفعت من 16 % سنة 2014 إلى غاية 24 % سنة 2016 ، وسعيا منها لتخفيض معدل البطالة من جهة وخلق القيمة المضافة من جهة أخرى ، توجهت الدولة إلى تشجيع الشباب للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد تم تسجيل تشبع بعض الخدمات كما هو الحال بالنسبة للنقل بمختلف أشكاله، ومنه فقد تم تسجيل انخفاض كبير في هذا المجال حيث وصل معدل التمويل إلى 21 % سنة 2016 بعد ما قدر 56 %.

وقد يعكس حقيقة عدم وجود حوافز كافية للمستثمرين للاتجاه إلى الاستثمار في القطاعات الأخرى، التباين في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاعات.

5. خاتمة:

المتعارف عليه أن هناك مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها عند فرض أي ضريبة، وأن هذا الفرض في الوقت الراهن لم يعد يتسم بالبساطة، بل أصبح يتم في إطار اختيار النظام الضريبي الملائم الذي يهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية، ومنه نجد أن التفضيلات الضريبية المدرجة ضمن هذا النظام تتميز بعدة خصائص ولها العديد من الأنواع، وبالتالي لانخرج عن هذا المسعى.

وفي ظل نظام ضريبي مستقر نسبيا تعتبر الضريبة وسيلة لتشجيع وتحفيز ودعم للاستثمار من جهة ، وأن الاستثمار يعتبر هو الآخر من أهم مقومات النمو الاقتصادي للدولة ومصدر لتعظيم الثروات من جهة أخرى ، وهذا ما يبرز بوضوح العلاقة الوطيدة التي تربط كل من السياسة الضريبية وتطوير الاستثمارات المحلية، وبالتالي فإن اهتمام الجزائر بهما في زيادة متواصلة ومستمرة، لذلك قامت الدولة الجزائرية بإجراء اصلاحات مختلفة في جميع الميادين وخاصة في مجال السياسة الجبائية وفي

النظام الضريبي، الهدف منها توفير المناخ الملائم لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنه ترقية الاستثمارات المحلية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وعليه فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات وقبل عرضها بودنا اختبار صحة الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة وذلك كما يلي:

1.5. اختبار صحة الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى: تم إثبات صحتها، حيث أن الضريبة تشكل متغيرا اقتصاديا هاما في الدولة، لما لها من تأثير على تشجيع الاستثمار، فارتفاع الاستثمارات يكون عن طريق سياسة مالية منتهجة من طرف الدولة إذ يجب عليها تخفيض الضرائب لتشجيع الاستثمارات وبالتالي خلق عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنه التوجه نحو التنمية الاقتصادية وبناء هيكل اقتصادي متين.

بالنسبة للفرضية الثانية: تم إثبات صحتها كذلك، وذلك من خلال ملاحظة أن الدولة تسعى جاهدة لمنح تحفيزات ضريبية إلى المستثمرين، عبر بوابة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ومنه فإن التحفيزات الضريبية تساهم في تشجيع المشاريع الاستثمارية المحلية.

من هنا نستطيع القول إن الجزائر قد ساهمت بتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، وذلك بإنشائها لعدة وكالات وطنية، ومنشآت تهدف من خلالها إلى دعم وتطوير الاستثمارات المحلية وأهمها الوكالة الوطنية للاستثمار.

2.5. نتائج البحث:

- رغم التعديلات الضريبية التي قامت بها الجزائر، إلا أن نظامها الضريبي مازال يعاني من العديد من النقائص أهمها عدم الاستقرار وهذا ما تثبته كثرة التعديلات الضريبية، بالإضافة إلى عدم وضوح بعض الأمور الضريبية، وانتشار كل من الغش والتهرب الضريبي.

- لا تفتقر الجزائر للتشريعات والقوانين التي تحكم وتنظم الاستثمار، وإنما تفتقر لآليات تطبيقها على المستوى العملي.
- رغم الحوافز الضريبية المغرية المقدمة استطاعت مجموعة القوانين الاستثمارية تحقيق أهدافها النسبية، وذلك بجذب العديد من الاستثمارات ولكنها فشلت في تنمية المناطق المخطط لتحسينها وترقيتها.

- فيما تعلق بالسياسة التي اتبعتها الجزائر بإنشاء آليات وأجهزة دعم تتضمن الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للمشاريع الاستثمارية، فالملاحظ أنها قد حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المشاريع المنجزة، إلا أنها تبقى عرضة إلى بعض العراقيل والمعوقات المتعلقة أساسا بالجوانب الإدارية والتنظيمية.

3.5. الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة تبسيط القوانين والنصوص الضريبية ومحاولة تثبيتها، وتوضيحها بالنسبة للموظف وكذلك المستثمر.
- توسيع قنوات التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين باستغلال كل الوسائل المتاحة وهو ما يدعم إرساء ثقافة ضريبية تسهل تطبيق كل التدابير والإجراءات الجبائية الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى خلق جو من الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية من جهة واعطاء شفافية أكثر للنظام الضريبي ما يساعد على الرفع من فعاليته.

- فيما تعلق بالجانب الضريبي على المشرع الجزائري أن يستمر في الحفاظ على المكتسبات المحققة ومحاولة تطوير التحفيزات التي تحملها قوانين الاستثمار المختلفة، مع ضرورة مواصلة الجهود في مجال توفير البيئة الجاذبة للاستثمار المحلي.

- مجابهة كل أشكال الفساد في جميع مستوياته وذلك من خلال تطهير الإدارة الضريبية من السلوكيات غير الأخلاقية كالرشوة والمحسوبية والبيروقراطية من جهة، ووضع نظام رقابة يمكن من التحكم في كل الأوعية الضريبية المتاحة.

- على الشباب المستثمر اتخاذ قرار استثماري ملائم قبل طلب الاستفادة من المزايا الممنوحة من قبل الوكالات الداعمة للاستثمار.

- العمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم، وذلك بوضع دليل وطني يتناول جانبا من الإفصاح والشفافية، والذي يعطي نظرة أولية للمستثمر، حول إمكانيته في الاستثمار في القطاعات التي يريدها.

4.5. آفاق البحث:

لقد تناولنا في هذه الدراسة دور التفضيلات الضريبية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الاستثمار للفترة 2010-2021، غير أنها لم تلم بجميع الجوانب على اعتبار أنها تطرقت لهذا الموضوع من زاوية معينة ولفترة محددة، وهذا من شأنه فتح الباب لمساهمات أخرى في هذا المجال مستقبلا قد تشكل آفاقا لبحوث أخرى، نذكر منها:

- فعالية التحفيزات الجبائية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (السياسة الضريبية في الدول النامية ومقارنتها مع الدول المتقدمة).

دراسة مقارنة بين الوكالات الوطنية الداعمة للاستثمار.

6. قائمة المراجع:

1. احمد رحموني. (2011). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، (مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 20-21.
2. نشرية المعلومات الإحصائية، عدد 30 ماي 2017، تم الاسترداد من وزارة الصناعة والمناجم، (الجزائر: 2017). (<http://www.mdipi.gov.dz>)
3. حامد عبد المجيد دراز، النظام الضريبي- مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2000)، ص 95.
4. حميدة بوزيدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.
5. سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، 2011، ص ص 78-79.
6. سعيد عبد العزيز ، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (أساسيات، نظم، قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2007)، ص ص 322-323.
7. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية (مدخل، تحليلي مقارنة)، الدار الجامعية، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2000)، ص 16.
8. صفية موهون، الاستثمار في الجزائر ودور البنوك التجارية في ترقية الاستثمارات الخاصة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1991، ص 11.
9. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، (عمان: المستقبل للنشر والتوزيع، 1997)، ص 14.
10. عبد الحميد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية. (الاسكندرية: مصر، دار الجامعات المصرية، 1974)، ص 38.
11. قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، (الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2000)، ص ص 15-17.

التفضيلات الضريبية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الاستثمار
(حالة الجزائر للفترة 2010-2021 أنموذجا)

12. لياس قلاب، سايب ذبيح، و رامي سايب، دور التحفيزات الجبائية في دعم وتنمية الاستثمار المحلي في الجزائر برسم سنة 2014، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قلمة، الجزائر.
13. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص 92.
14. محمد رشيد سلطاني، الادارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع، (الأردن: دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع، 2014)، ص 65.
15. منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب : <http://www.anseg.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques>
16. وليد زكريا وأخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار الميسرة، (مصر: دار الميسرة، 1997)، ص 15.
17. يعي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للحبوب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006-2007، ص 21.
18. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 - 2008، ص 74.